منهج الأشموني في كتابه توضيح التوضيح

عماد حمد عبد، ليث قهير عبد الله *

ملخص

هذا البحث قراءة في منهج الأشموني في كتابه توضيح التَّوضيح، وتأتي أهمية هذا البحث في إبراز منهجه الذي سار عليه في كتابه، والوقوف على طريقة عرضه للمادة النَّحوية ودراستها وكيفية التَّرجيح بين الآراء الخلافية، وما هو المعتمد عنده من الموارد والشَّواهد كالقرآن الكريم والحديث النَّبوي، وكلام فصحاء العرب ولغاتهم وامثالهم، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، أمَّا المبحث الأوَّل تناولت فيه منهجه الذي اتبعه في كتابه، أمَّا المبحث الثاني تناولت في موارده وشواهده التي استقى منها وضمنها كتابه، ثُمَّ ختمت بخاتمة أوجزت فيها ما توصلت اليه من النتائج.

الكلمات الدالة: منهج الأشموني، الشواهد النحوية، موقفه من البصريين، الاحتجاج بالآيات القرآنية، الاحتجاج بكلام العرب.

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصَّلاة والسَّلام على من أوحى إليه أن اقرأ: فقرأ، وهو خير مَن قرأ ونطق، وهو خير مَن نطق فأفصح، وهو سيد مَن أفصح، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإنَّ الله قد حفظ لنا اللغة العربية بحفظه للقرآن العظيم وهيأ لذلك أسبابًا، منها اهتمام العلماء بعلم النَّحو الذي هو عماد العربية فألفوا فيه مصنفات بالغة الأهمية، منذ عصر التَّأليف وإلى عصرنا الحاضر، كان هدفها الأسمى هو الحفاظ على لغة القرآن العظيم، ومن بين هذه المؤلفات كتاب "توضيح التَّوضيح" للأشموني (ت918هـ)، وهو شرح موسَع على كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هِشام الأنصاري.

وهذا البحث جاء لبيان منهج الأشموني في كتابه "توضيح التَّوضيح" وذلك في الجزء الثاني من الكتاب الذي أحققه، وهذا الجزء يبدأ من باب النَّعت إلى باب الحكاية، أدرسُ فيه منهجَه؛ لنقف على طريقة عرضه للمادة النحوية ودراستها وتحليلها وآلية التَّرجيح عنده للآراء الخلافية المختلفة، وما هو المُعتمد عنده من الحجج النحويّة كالقرآن الكريم والأحاديث النَّبوية وكلام فصحاء العرب.

وقد هدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها:

1- التعرف على شخصية الأشموني، وإبراز جهوده من خلال كتابه توضيح التوضيح.
2- التعرف على مذهب الأشموني ومنهجه في ومدى اتفاقه واختلافه مع أهل مذهبه.
3- حاول البحث الوقوف على الأصول التي اعتمدها الأشموني في تقرير الآراء النحوية على السماع والقياس والتعليل كثيرًا في إثبات القاعدة النحوية .
4- دراسة الشواهد وطريقة شرحها في كتابه توضيح التوضيح، والوقوف على أهميتها في إثبات القاعدة النحوية.
5- معرفة أسلوب الأشموني في طرحه ومناقشته للمسائل النحوية.
6- إظهار ثقافة الأشموني النحوية العالية، وتمكنه العلمي منها.

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية هذا البحث في قيمة هذا الشرح الكبير، ومن قيمة الكتاب الذي شرحه وهو أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري.
2- يكتسب هذا البحث أيضًا أهميته من تعلقه بالأشموني الذي شرح ألفية ابن مالك، وأهمية الألفية بالنسبة للدارس والمدرس.

* جامعة الأنبار، العراق. تاريخ استلام البحث 2020/1/13، وتاريخ قبوله 2020/6/2.

 © 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

3- بيان أهمية ومكانة الشواهد بوصفها مصدرًا من مصادر الاحتجاج.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، أمَّا المبحث الأوَّل تناولت فيه منهجه الذي اتبعه في كتابه، أما المبحث الثاني تناولت فيه موارده وشواهده التي استقى منها وضمنها كتابه، ثُمَّ ختمت بخاتمة أوجزت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج.

التمهيد:

هذه إطلالة سريعة نطلُّ بها على ترجمة الأشموني، فهو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسين بن الشَمس بن الأشرف الأشموني الأصل، هكذا ورد سلسلة نسبه كما أورده السَّخاوي، (ينظر: السَّخاوي، د.ط،5/6)، وأما قولهم: الأشموني فهو نسبة إلى "أُشْمُون" بضمِّ الهمزة وكون الشين المعجمة وضمِّ الميم، وهذه النِّسبة إلى "أشمون"، وهي احدى قرى دمياط في مصر، وتضبط أيضًا بفتح الهمزة وإسكان الشين المعجمة، وهي غير "أُشمونَينِ"، بضمِّ الهمزة ولفظ التَّثنية: بلد في الصَّعيد الأوسط في مصر، (ينظر: الحموي، د. ط، 200/1).

أمَّا ولاته فقد اتفق المؤرخون على أنَّ ولادته كانت فِي شعْبَان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائَة (ينظر: السخاوي، د. ط،5/6)، أي: ما يوافق سنة خمس وثلاثين وأربعمائة من التأريخ الميلادي (ينظر: الزركلي، 2002م، 10/5).

وعلى الرغم من شهرة الأشموني ومكانته العالية بين العلماء، إلّا أنَّ المؤرخين لم يتعرضوا لذكر شيء عن حياته وما يتعلق بها، لذلك لم يصل إلينا شيء عن أسرته ولا عن والديه ولا عن أولاده وزوجته، ولذلك بقيَ هذا الجانب من حياته في غموض.

نشأ الأشموني محبًا للعلم مكبًا عليه، ويتبين هذا من خلال حفظه للقرآن والمنهاج في الفقه الشافعي وجمع الجوامع والألفية لابن مالك وغير ذلك مما حفظه في بداية حياته حتى برع في جميع العلوم وتصدّى للإقراء، (ينظر: الشوكاني، د. ط ،491/1)، وهذا يدل عل حبه للعلم واطلاعه الواسع على كثير من العلوم، ومما يدل على علو مكانته وتمكُّنه من كثير من العلوم، كثرة حفظه وثناء العلماء عليه وعلى سيرته.

أمَّا وفاته فقد اختلف المترجمون في تحديد سنة وفاته، فقد ذكروا عدَّة أقوال في تأريخ وفاته، وبعد مناقشة الأقوال تبيَّن أنَّ أرجح الأقوال أنَّ وفاته كانت في سنة (918هـ)، وهو ما ذهب إليه الشوكاني (ت1250هـ)،(ينظر: الشوكاني، د. ط، 491/1)، من أنَّه توفي في 17 من ذي الحجة سنة (918هـ)، وتابعه في هذا عمر رضا كحالة (ينظر: كحالة، د. ط ،7/ 225) في أحد أقواله أيضًا، لأنَّه ترجم له ثلاث مرات وأرَّخ وفاته بثلاث سنوات مختلفة.

المَبحَثُ الأوَّل: مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ

تعدَّدت أساليب الشُّراح في تناول المادة التي يشرحونها كما اختلفت مناهجهم، فكان من منهج الأشموني أنَّه التزم بترتيب الأبواب والفصول على التَّرتيب الذي مشى عليه ابن هشام، فلم يقدم بابًا على باب أو فصلًا على فصل، وكان من منهجه أنَّه يأخذ كلمة أو كلمتين أو أكثر ويبدأ بشرحها، ثُمَّ إنَّه ميَّز المتن من الشَّرح بالمِداد الأحمر، ثُمَّ يأخذ بالشَّرح مدَّعِما ذلك بالشَّواهد النَّحوية وأقوال العلماء وآرائهم، ومنهجه العام هو منهج المدرسة البصرية، فنراه يعرض أراء البصريين والكوفيين ومن بعدهم من العلماء فيوازن ويقارن ويُصوِب ويُخطِأ مختارًا لنفسه الرأي الصَّحيح مصرحًا بذلك في أغلب الأحيان، مظهرًا قدرة فائقة في التَّوجيه والتَّعليل والموازنة بين الآراء، وكثيرًا ما نراه يقف في اختياراته مع البصريين، ومن ذلك ما ذكره في باب النَّعت: "والنَصُّ عن الفرّاء، أنَّه إذا أُتبِعَ غلب المرفوعُ، فتقول: (خاصمَ زيدٌ عمرًا الكريمان)، (ينظر: ابن عصفور، د. ط، 210/1)، ونّصَّ ابنُ سعدان على جواز إتباع، أيُّ شئت؛ لأنَّ كُلًا منهما مُخاصِم ومُخاصَم،(ينظر: الأندلسي، 1998م، 4/ 1925)، والصَّحيح مذهب البصريين" (الأشموني، د. ط، ص: 111).

كما أنَّه كان يُجِل جمهورَ البصريين فنراه في كل جانب من شرحه متحمسًا لهم يدافع عن آرائهم، ومن ذلك أنَّه كان يذهب مذهَب سيبويه وجمهور البصريين في أنَّ (كي) تكون حرف جر ومصدرية، وهذا ما ذكره في باب إعراب الفعل فقال: "وما ذكر من أنَّ (كي) تكون حرف جر ومصدرية، هو مذهب سيبويه (ينظر: سيبويه، 1988م، 6/3)، وجمهور البصريين (ينظر: الأخفش، 1990م، 127/1)، وذهب الكوفيون إلى أنَّها ناصبة للفعل دائمًا، وتأوَّلوا (كيمه) على تقدير: (كي تفعل ماذا)، (ينظر: الزمخشري، 1993م، 445)، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصَّدر وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب وكل ذلك لم يثبت" (الأشموني، د. ط، ص:360).

ويرد ما ذهب إليه الكسائي في أنَّ (أو) تنصب المضارع بنفسها، ويرد على الفرّاء ومن ذهب مذهبه من الكوفيين في أنَّ المضارع بعدها منصوب بالمخالفة، فقال في باب إعراب الفعل: "وذهب الكسائي، إلى أن (أو) المذكورة ناصبة بنفسها(ينظر: السيوطي، د. ط،

385/2)، وذهب الفرّاء، ومن وافقه من الكوفيين إلى أنَّ الفعل انتصب بالمخالفة (ينظر: المرادي، 2008م، 1248/3، وابن عقيل، 1405هـ، 81/3)، والصَّحيح أنَّ الناصب (أنْ) مضمّرة بعدها؛ لأنَّ (أو) حرف عطف لا عمل لها، ولكنَّها عطفت مصدرًا مقدَّرًا على مصدر متوهم، ومن ثَمَّ لزم إضمار (أنْ) بعدها" (الأشموني، د. ط، ص:372).

وليس معنى هذا أنَّه أغفل آراء الكوفيين في موقفه مع البصريين، وإنَّما معناه أنَّه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرةِ من آرائهم النَّحوية حين يرى أنَّها هي الأصوب والأرجح، لذلك فهو لا يغلق الباب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين والمغاربة حين يراها جديرة بالإتباع، ومما كان متابعا للكوفيين فيه ما ذكره في باب إعراب الفعل أيضًا إذ أخذ برأي الفرّاء في إلحاقه الرجاء بالتَّمني فجعل له جوابًا منصوبًا، إذ إنَّ مذهب البصريين أنَّ الرجاء ليس له جواب فقال: "ومذهبُ البصريين أنَّ الرجاء ليس له جواب منصوب (ينظر: الأنصاري، 200م، 524/3–525)، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْد، وقول الزَّمخشري: وقد أشْرَبَها معنى (ليت) مَن قرأ: ﴿**لعلما** (غافر: 36) (ينظر: البغدادي، 1400هـ، ص570)، نصبًا (ينظر: الزمخشري: 1993م، ص400)، يقتضي تفصيلًا، وذكر في الارتشاف: أنَّه سُمِع الجزمُ بعد التَّرجي عند سقوط الفاء (ينظر: الأندلسي، 1998م، 1683/4)، فدلَّ على صحة مذهب الفرّاء (ينظر: الفراء، د. ط، 9/3 و235)" (الأشموني، د. ط، ص:387).

وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النَّكرة مطلقًا، وإنَّما أجازه الكوفيون والأخفش إذا أفاد وتابعهم ابن هشام والأشموني، فقال في باب التَّوكيد: "**وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النَّكرة لم يَجُزْ باتفاق، (ينظر: ابن مالك، 1982م، 1176/3)، وإنْ أفاد جاز عند الكوفيين** (ينظر: الأنباري، 2003م، 369/2 مسألة: 63)، والأخْفَش (ينظر: السيوطي، د. ط، 132/1)، **وهو الصَّحيح**؛ لصحة السَّماع به" (الأشموني، د. ط، ص:129).

وكان يقف مع الكوفيين والأخفش والفارسي في منع صرف المنصرف للمضطر، متابعًا ابن هشام في ذلك، ويحتج لهم، قال في باب الممنوع من الصرف: "**وأجاز الكوفيون (ينظر: الأنباري، 2003م،403/2، مسألة:70)، والأخْفَش** (ينظر: ابن مالك، 1982م، 1509/3) **والفارسي،** (ينظر: الأندلسي، 1998م، 892/2) **للمضطر أنْ يمنع صرف المنصرف، وأباه سائرُ البصريين،** (ينظر: سيبويه، 1988م، 6/3)، أي: باقيهم، واختار النّاظِم، (ينظر: ابن مالك، 1982م، 1509/3)، مذهب الكوفيين" (الأشموني، د. ط، ص:352).

وعلى النحو الذي كان يختار لنفسه من المدرستين البصّرية والكوفية كان يختار لنفسه أيضًا من المدرسة البغدادية والأندلسية، أمَّا البغداديون فكان يذكرهم باسم البغداديين تارة وتارة يذكر أسماء علمائها، ومن أبرز علماء المدرسة البغدادية، أبي علي الفارسي وابن جني، فمما نقل عنهم باسم البغداديين متابعًا ابن هشام ما نقله في باب العطف: "والثاني: **ما يقتضي التشريكُ في اللفظ دون المعنى، إمَّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو (بل) عند الجميع، و(لكن) عند سيبويه،** (ينظر: سيبويه، 1988م، 434/1–435)، **وموافقيه** (ينظر: المبرد، د. ط، 12/1)، **وإمَّا لكونه بالعكس أنْ ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، وهو (لا) عند الجميع، و (ليس) عند البغداديين،** حكاه عنهم ابن عصفور (ينظر: ابن عصفور، د. ط، 225/1)، وحكاه النَّحاس، (ينظر: المرادي، 1992م، ص: 498)، وغيره عن الكوفيين (ينظر: ابن الناظم،2000م، ص:371)" (الأشموني، د. ط، ص163).

وتارة يذكر أسماء علمائهم وقد أكثر من النقل عن أبي علي الفارسي ولم يرد عليه أيًّا من أقواله، فمما نقله عنه أنَّه أجاز مع الكوفيين وغيرِهم أنْ يكون عطف البيان مخصصًا مع أنَّه جامد، فقال في باب العطف: "**والثاني:** وهو المخصِّص، **أثْبَتَهُ الكوفيون** (ينظر: ابن مالك،1990م، 326/3)، **وجماعة** منهم: الفارسي (ينظر: الفارسي، 1969م، ص:273)، وابن جني (ينظر: المرادي، 2008م، 294/1)، والزمخشري (ينظر: الزمخشري، د. ط، 388/1)، وابن عصفور(ينظر: ابن عصفور، د. ط، 225/1)، والنّاظم (ينظر: ابن مالك، 1982م، 1193/3)، وقال الشارح: "أجازه أكثرهم"، قال: "وليس قول من منع بشيء؛ لأنَّ النَّكرة تقبل التَّخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التّوضيح به، كقولك: (لبستُ ثوبًا جُبَّةً)" (ابن الناظم، 2000م، ص363)، **وجَوَّزوا**، أي: جوز المثبتون له **أنْ يكون منه:ﭐ ﱡﭐضح ضح ضخ ضمﱠ** (المائدة: 95) **فيمن نَوَّنَ (كَفَّارَةٌ)،** (ينظر: النيسابوري، 1981م، ص:188)، **ونحو: ﱡﭐجح ﲜ ﲝﱠ،** (ابراهيم: 16)، وخرَّج عليه الفارسي (ينظر: الفارسي، 1993م، 273/2)،﴿**سج سح سخ سمﱠ** (النور: 25)، **والنافون،** بالنون والفاء، أي: الذين نفوه، **يُوجِبُونَ في ذلك،** ونحوه **البَدَلِيّةَ، ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف**" (الأشموني، د. ط، ص: 148).

ونقل عنه ايضًا أنَّ مذهبه في (لكن) أنَّها لا تكون عاطفة إلّا أنْ تسبقها الواو، فقال في باب العطف: "وحاصله أنَّ القائلين بأنَّها عاطفة اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها: وهو مذهبُ الفارسي، (ينظر: الفارسي، 1969م، ص290) وأكثر النَّحويين، أنَّها لا تكون عاطفة إلَّا إذا لم يدخل عليها (الواو)، (ينظر: الأندلسي، 1998م، 1975/4)" (الأشموني، د. ط، ص:162).

ومما نقله عن ابن جني في باب البَدل أنَّ الجملة قد تُبدَل من المفرد قال: "وقد تُبدَل الجملة من المفرد، أجاز ذلك ابن جني (ينظر:

ابن جني، 1999م، 165/2–166)، والزمخشري (ينظر: الزمخشري، د. ط، 102/3)، والنّاظم (ينظر: ابن مالك، 1990م، 339/3)، كقوله وهو الفرزدق فيما زعم بعضُهم: (ينظر: العيني، 2010م، 1682/4)

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَة وبالشام أُخْرَى كَيفَ يَلْتَقِيَانِ

قال ابن جني: **أبدل (كَيفَ يَلْتَقِيَانِ) من (حَاجَة)، و (أُخْرَى)، أي: إلى الله أشكوا هاتين الحاجتين تعذر التقائهما**(ابن جني، 1999م، 165/2–166)" (الأشموني، د. ط، ص: 192).

أمَّا المدرسة الأندلسية فمن أبرز علمائها ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان، وهؤلاء أكثر من نقل عنهم ومما اختاره من آراء ابن عصفور في باب التَّوكيد قال: "وقال في التَّسهيل: "وقد يُستغنى بكِليهِما عن كِلتَيهِما" (ابن مالك، 1967م، ص: 164)، ومنه قول الشاعر: (العيني، 2010م، 1539/4):

يَمُتُّ بِقُربَى الزَّيْنَبَينِ كِلَيهِمَا

وقال ابنُ عصفور: هو من تذكير المؤنث حَمْلًا على المعنى للضَّرورة، كأنَّه قال: (بقربي الشخصين) (ينظر: ابن عصفور: د. ط، 265/1)" (الأشموني، د. ط، ص:122).

أمَّا ابن مالك فهو إمامُه فنراه يُجِله كثيرًا، وذلك من كثرة استشهاده بآرائه، حيث إنَّه شرح ألفيته ومَن يقرأ هذا الشَّرح وشرحه على الألفية يجد أنَّه يتابعه في جُلِ آرائه ونادرًا ما يُخالِفُه، ومن منهجه مع ابن مالك أنَّه كان يوافقه في أكثر آرائه، فتاره يُعقِب عليه وتارة يُقارن أقواله ويوازن بينها من خلال كتبه، ومما نقله من آراء ابن مالك ووافقه فيها وهو كثير، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما أورده عنه في تعريف (لو) قال في باب اعراب الفعل: "وقال في شرح الكافية: "العبارة الجيدة في (لو) أنْ يُقال: حرفٌ يدلُ على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه"(ابن مالك، 1982م، 1631/3) انتهى.

وهذا معنى قول سيبويه: "حرف لِما كان سيقع لوقوع غيره"(سيبويه، 1988م، 224/4)، فأخذ في الملازمة جانب الثبوت ولم يتعرض للانتفاء عند الانتفاء" (الأشموني، د. ط، ص:427).

ومن منهجه مع ابن مالك أنَّه كان يوازن ويُقارن بين آرائه في كتبه كثيرًا، ومن ذلك ما جاء في باب إعراب الفعل، قال: "وذكر في التَّسهيل: أنَّ (ما) و (مهما) قد يَرِدان ظَرفَي زمان (ينظر: ابن مالك، 1967م، ص:236)، وقال في شرح الكافية: "جميعُ النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل: (من) في لزوم التجرد عن الظَّرفية مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب" (ابن مالك، 1982م، 1625/3)، وأنشد أبياتًا منها قول الفرزدق: (الفرزدق، د. ط، 127/2)

فما تحي لا أرهب وإن كنت جارما وإن عدا أعدائي علي لهم ذحلا

وقول حاتم الطائي: (الطائي، د. ط، ص:114)

وإنَّك مهما تُعْط بطنك سُؤْلَه وفرجَك نالا مُنْتهى الذَّمِّ أجمعا

وما ذكره غير مُتَعَيَّن بل يحتمل المصدرية، **أي**: أيُّ حياة تحيى لا أرهب، وأيُّ عطاء تُعطَ، قال الشَّارح: "وهذا مُتَعين؛ لأنَّ في كونهما ظرفين شذوذًا وقولًا لا تعرفه جميع النَّحويين بخلاف كونهما مصدرين فلا مانع من أنْ يُكنى بهما عن مصدر الشَّرط كما لا مانع من أنْ يُكنى بهما عن المفعول به" (ينظر: ابن عقيل، 1405هـ، 136/3)" انتهى، ولم يذكر النّاظم هنا من الجوازم: (إذا) و(كيف) و (لو)، أمَّا (إذا) فالمشهور أنَّها لا يُجزم بها إلَّا في الشِّعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام إذا زِيدَ بعدها (ما) خلافًا لزاعم ذلك، وقد صَرَّحَ بذلك في الكافية، (ابن مالك، 1982م، 1579/3)، فقال:

وشاع جزمٌ بإذا حُمْلًا على مَتى وذا في النَّثر لن يُستَعمَلا

وقال في شرحها،: وشاع في الشِّعر الجزمُ بـ (إذا) حَمْلًا على (متى) (ابن مالك، 1982م، 1584/3)، فمن ذلك إنشاد سيبويه، (سيبويه، 1988م، 62/3):

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهمْ تَقِدِ

وكإنشاد الفرّاء، (الفرّاء، د. ط، 158/3):

واستغْنِ ما أغْنَاكَ رَبُّك بالغِنَى وإذْا تُصِبْكَ خَصَاصةٌ فتجمَّلِ

لكنْ ظاهر كلامُه في التَّسهيل، جواز ذلك في النَّثر على قلة (ينظر: ابن مالك، 1967م، ص:237)، وهو ما صَرَّحَ به في توضيحه، فقال: "هو في النَّثرِ نادرٌ وفي الشِّعر كَثيرٌ" (ابن مالك، 1405هـ، ص71–72)، وجَعل منه قوله – عليه الصلاة والسلام – لعلي وفاطمة ﷺ : "إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبرَا أَرْبعا وَثَلَاثِينَ" (البخاري، 1987م، 65/7)" (الأشموني، د. ط، ص:402).

أمَّا أبو حيان فقد نقل عنه كثيرًا أيضًا ومن ذلك ما ذكره في باب النِّداء: " قال في الارتشاف،: "لا يُستعمل (اللّهُمَّ) إلّا في النِّداء،

وشذَّ استعماله في غير النِّداء (الأندلسي، 1998م، 2192/4)" " (الأشموني، د. ط، ص:212).

وقد رَدَ عليه حين اعترض على ابن النّاظم عندما رجَّح ابن النّاظم الجمع على التَّثنية والإفراد في التَّوكيد بالنَّفس أو العين، قال في باب التوكيد: "**ويترجَّح إفرادهما على تثنيتهما عند النّاظم (ينظر: ابن مالك، 1967م، ص:19) وغَيْرُه يعكسُ ذلك**، أي: يترجح عنده تَثنيتهما على إفرادهما، وأمَّا قول أبي حيان، مُعترضًا على الشَّارح، (ينظر: ابن الناظم، 2000م، ص357) في قوله: إنَّ الجمع فيه هو المُختار، ويجوز فيهما أيضًا الإفراد والتَّثنية أنَّه "وَهِمَ" في ذلك، وأنَّه لم يقل به أحدٌ من النحويين (ينظر: الأندلسي، 1998م، 1947/4)، فَمَردودٌ" (الأشموني، د. ط، ص:121).

وأمَّا المغاربة فقد نَقل عنهم خمسةَ آراء، ومما نقله من آرائهم وأقوالهم ما جاء في باب العطف أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ "لكنَّ" حرف ابتداء لا عاطفة إنْ تلتها جملة، قال في باب البدل: "**وأقسام البدل أربعة:**

الأوَّل: واسمه **بدل كل من كل**، وبعضُ المغاربة يقول: بدلُ الشَّيء من الشَّيء" (الأشموني، د. ط، ص:181).

ومنها أيضا ما ذكره في باب النداء: "ومنع ابن خروف (ينظر: ابن خروف، 1419هـ، 741/2) إعادة "يا" وتخييرُهُ في إلحاق "أل"، مردود كل منهما لِما عرفت، هذا ما ذكره أبو علي الفارسي في الإيضاح (ينظر: الفارسيّ، 1969م، 235)، في نداء "ثلاثة وثلاثين" لجماعة معيَّنة، قال بعض المغاربة: والصَّحيح ما قاله الأخْفَشُ (ينظر: الأندلسي، 1998م، 2200/4) من التَّفصيل بين أنْ يُراد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلَّا نصب الاسمين؛ لأنَّهما إذ ذاك وقعا على مُسمَّى واحد" (الأشموني، د. ط، ص:241).

ومنها أيضًاما ورد في باب الندبة: " فلا يُقال في "عبد الله": "**وا عبد اللاهاه**"، **وفي (جهجاه)، (وا جهجاهاه)، وأطلق غيره من النحويين الجواز** (ينظر: المرادي، 2008م، 1123/3)، **وبه صرَّح بعضُ المغاربة** (ينظر: السيوطي، د. ط، 67/2)" (الأشموني، د. ط، ص:204).

ولعل في هذا ما يُصور بعض الوجوه لنشاط الأشموني وشرحه هذا ومدى استيعابه لآراء وأقوال النُّحاة السّالفين ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها.

ومن نشاطه أيضًا أنَّه كانت له ردودٌ كثيرةٌ على بعض العلماء، ومن ذلك رَدُّه على الفرّاء في باب الممنوع من الصَّرف: "مثال ذلك: (أصيلال) فإنَّ أصله: (أصيلان)، فلو سُمِّي به مُنِعَ، ولو أُبدِل من حرف أصلي نون صُرِف، بعكس (أصيلال)، ومثال ذلك: (حنان) في (حناء)، أُبدِلت همزته نونًا، واكتفى الفرّاء للمنع بزيادة (ألف) في علم قبل (نون) أصليه تشبيهًا لها بالزَّائِدة نحو: (سِنان)، و (بَيان) (ينظر: المرادي، 2008م، 1206/3)، والصَّحيح صرفُ ذلك" (الأشموني، د. ط، ص:323).

ومن ذلك اعتراضه على الأخْفَش في إعمال (أنْ) الزائدة، قال في باب إعراب الفعل: "وأجاز الأخْفَشُ إعمال الزائدة واستدل بالسَّماع كقوله تعالى: **أَلَّا يَسْجُدُوا** (البقرة: 246) وبالقياس على حرف الجر الزائد (ينظر: الأخفش: 1990م، 194/1)، ولا حجة في ذلك؛ لأنَّها في الآية مصدَرية" (الأشموني، د. ط، ص377).

ورد على المبرِّد وابن عصفور في باب التَّرخيم: "وشرط المبرِّد في ترخيم المؤنث بالهاء العَلَمية، فمنع ترخيم النَّكرة المقصودة (ينظر: المقتضب، د. ط،264/4)، والصَّحيح الجواز كما تقدم، ومنع ابن عصفور ترخيم (صلمعة بن قلمعة)؛ لأنَّه كناية عن المجهول الذي لا يعرف (ينظر: الأندلسي، 1998م، 2229/5) ، وإطلاق النُّحاة يُخالفه، وليس كونُه كناية عن المجهول بمانع من ترخيمه؛ لأنَّه علمُ جنس" (الأشموني، د. ط، ص:249).

ويرُد على الزمخشري في باب العطف قال: "**وأمَّا (حتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنْكرونه** البتَّة، ويحملون نحو: (جَاءَ الْقَوْمُ حَتَّى أَبوك)، و(رَأيتُهم حَتَّى أَبَاك)، و (مَرَرْتُ بهم حَتَّى أَبِيك)، على أَنَّ (حَتَّى) فِيهِ ابتدائية، وَأَنَّ مَا بعْدهَا بإضمار عَامل، وهي بالنِّسبة إلى التَّرتيب كـ (الواو)، وخلافاً لمن زعم أنَّها للتَّرتيب كالزَّمخشري، (الزمخشري، 1993م، ص404)" (الأشموني، د. ط، ص:149).

وكان من منهجه اعتماده على السَّماع والقياس، وهو كثير، فمن اعتماده على السَّماع ما ذكره في باب الممنوع من الصَّرف: "قال في شرح الكافية: "وروي فيها عن بعض العرب (مَخْمَس)، و (عُشَار) و (مَعْشَرُ)، ولم يرد غير ذلك" (ابن مالك، 1982 م، 3/ 1447)، وظاهر كلام التَّسهيل أنَّه سُمِعَ فيها (خماس) (ينظر: ابن مالك 1967م، 222)، واختلف فيما لم يُسمَعُ على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنَّه يُقاس على ما سُمِعَ، وهو مذهبُ الكوفيين (ينظر: ابن النّاظم، 2000م، ص:455)، والزَّجاج (ينظر: الزَّجاج: 1988م 9/2)، ووافقهم النّاظم في بعض نسخ التَّسهيل (ينظر: ابن مالك 1967م، ص:222)، وخالفهم في بعضها.

والثاني: لا يُقاسُ بل يُقتَصرُ فيه على المَسْموع، وهو مذهبُ جمهور البصريين (ينظر: سيبويه، 1988م، 225/3).

والثالث: أنَّه يُقاس في "فُعَال" لكثرته لا على "مَفْعَل"، قال الشيخ أبو حيان: "والصَّحيح أنَّ البنائين مَسْموعان من واحد إلى عشرة" (ينظر: الأندلسي: 1998م، 2/ 874)" (الأشموني، د ط، ص: 323).

ومن ذلك أيضًا ما ورد في باب كنايات العدد في رده على من أجاز جر التمييز بعد (كذا)، قال: "وأجازه بعضهم على البدل (ينظر: الأندلسي: 1998م، 2/ 797) ، والصحيح أنَّه لا يجوز، ولم يسمع" (الأشموني، د ط، ص: 487).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في فصل (لو): "والوجه **الثاني: أنْ يكون للتعليق في المستقبل فترادف "إنْ"** الشرطية إلّا إنَّها لا تجزم وهذا قليل، وما كان من حقها أنْ يليها فعل مستقبل لكن ورد السَّماعُ به فوجب قبوله"(الأشموني، د ط، ص:423).

ومن منهجه في القياس ما جاء في باب البَدل: "وأمَّا بدلُ الغلط فقال في البسيط (ينظر: السيوطي: د. ط، 183/3): جوزه سيبويه (ينظر: سيبويه، 1988م، 320/2)، وجماعة من النَّحويين (ينظر: المقتضب: د. ط، 1 /28)، والقياس يقتضيه" (الأشموني، د. ط، ص: 187).

ومن ذلك ما ورد في باب العدد، قال: " **وقد يُمَيَز** "المائة" **بمفرد منصوب كقوله:** وهو الربيعُ بن ضَبُعٍ الفَزارِي أحد المعمرين (ينظر: العيني، 2010م، 4/ 1985):

إذا عاشَ الفَتَى مائَتَينِ عَامًا فقدْ ذَهَبَ المسرَّة والفتَاءُ

ولا يُقاسُ عليه عند الجمهور (ينظر: سيبويه، 1988م، 161/2)" (الأشموني، د. ط، ص:464).

ومن ذلك ما ذكره في باب كنايات العدد في جواز تقديم عامل (كم) عليها، قال: " وحكى الاخفش: أنَّ بعض العرب يقدم عليها العامل نحو: "ملكتَ كم غلامٍ" (ينظر: الأندلسي: 1998م، 3/ 1469)، فقيل: هي من القلة بحيث لا يُقاس عليها (ينظر: السيوطي، د. ط، 9/2)، والصحيح أنَّه يجوز القياس عليها " (الأشموني، د. ط، ص: 478).

ومن منهجه أنَّه يُعلل للأحكام والقواعد النَّحوية كثيرًا، فتأتي تعليلاته دقيقة، ومن ذلك ما ذكره في باب الممنوع من الصَّرف: "**أو لكونه لا مؤنث له كـ (لحيان):** للكبير اللّحية، وهذا فيه خلاف، والصَّحيح منع صرفه أيضًا؛ لأنَّه وإنْ لم يكن له (فعلى) وجودًا فله (فعلى) تقديرًا، لأنَّا لو فرضنا له مؤنثًا، لكان (فعلى) أوْلى به من (فَعلانة)؛ لأنَّ باب (فعلان) (فعلى) أوسع من باب (فعلان) (فعلانة)، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف (أكمُر)، و(آدر) مع أنَّه لا مؤنث له، ولو فُرِضَ له مؤنث لجاز أنْ يكون كمؤنث (أرْمَل) وأنْ يكون كمؤنث (أحْمَر)، لكنْ حمله على (أحْمَر) أوْلى؛ لكثرة نظائره" (الأشموني، د. ط، ص: 345).

ومن ذلك ما ذكره في باب النُّدبة: "وأجاز الفرّاء وجهًا ثالثًا، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء، فتقول: (وَا غلام زيديه) (ينظر: الرضي، 1978م، 413/1)، ولا يُجيز البصريون: إلّا الأوّل (ينظر: سيبويه: 1988م، 227/2)، **فإنْ أوقع حذفُ الكسرة والضمَّة في لبس أُبقيا، وجُعِلت الألف ياءً بعد الكسرة، نحو: (وَا غَلاَمَكِي) في نُدبة غلام مضاف إلى ضمير المخاطبة، و (واوًا) بعد الضمَّة نحو: (وَا غُلاَمَهُنَّ)**، في نُدبة غلام مضاف إلى ضمير الغائب إذ لو قلت في الأوّل: (وا غلامكاه)؛ لالتبس بالمذكر، ولو قلت في الثاني: (وَا غلامهاه)، لالتبس بالغائبة" (الأشموني، د. ط، ص:241).

ومن ذلك أيضًا ما ورد في باب أسماء لازمت النِّداء قال: " وردَّ المبرِّد (ينظر: المقتضب: د. ط، 3 /368) على سيبويه سماع اسم الفعل من الرُّباعي، وذهب إلى أنَّ (قَرْقَار)، و (عَرْعَارِ) حكاية صوت، وحكاه عن المازني وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله (ينظر: الأندلسي: 1998م، 2291/5)، والصَّحيح ما قاله سيبويه (ينظر: سيبويه: 1988م، 280/3)؛ لأنَّه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأوّل نحو: (غاقٍ غاقٍ) فلما قال: (عَرْعَارِ) و(قَرْقَار) فخالف لفظ الأوّل لفظ الثاني علم أنَّه مُحَول عن (عَرْعِر) و (قَرْقِر)" (الأشموني، د. ط، ص:233).

المَبحَثُ الخامس: موارده وشواهده.

تُعَد الشَّواهد النَّحوية الأساس الذي يقوم عليه النحو وأصوله، ويستوي فيها الشاذُّ والقليل والكثير، وذلك تبعًا لأوجه الخلاف في مسائله وقضاياه بين المدارس المختلفة، ومن المعروف بين النحاة والمتخصصين أنَّ مصادر الاحتجاج والاستشهاد في اللغة تعتمد على السَّماع والقياس، أمَّا القياس فهو الأصل الأوّل من أصول اللغة، وقد عرَّفه السيوطي قائلا: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر" (السيوطي،2006م، ص:67)، فشمل القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشَّريف وكلام العرب شعرهم ونثرهم، والنَّاظر في شرح الأشموني فإنَّه يقف على شواهد مستفيضة من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب الموثوق بعربيتهم.

أولًا: القرآن الكريم

النَّاظر في شرح الأشموني يجد أنَّه قد اتبع منهج النُّحاة

القرآني نظرة خاصة فقد كان يضعه في مقدمة شواهده، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في باب العطف: "**ويُعطف**

الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما مُضيًا واستقبالًا، **سواءٌ اتحد** قبله في كثرة الاحتجاج بالآيات القرآنية، إلَّا أنَّه يُلاحظ عليه أنَّه كان ينظر إلى الشَّاهد **نوعاهما** بالنِّسبة إلى المُضي والمضارعة، نحو: لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا ،(الفرقان: 49) **ونحو: إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ**، (محمد: 36) (فنُسقي) معطوف على (نُحيي)، (وتتقوا) معطوف على (تؤمنوا)، و(يسأل)، معطوف على (يؤت)، ونحو: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا، (النساء: 1)، **أم اختلفا، نحو: يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ۖ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ**، (هود : 98)، **ونحو: تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا**، (الفرقان: 10) **الآية**، (فأورد) معطوف على (يَقْدُمُ)، و(يَجْعَلْ)، معطوف على (جعل) والزمان في هذه المتعاطفات مُتحِد، ويُعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى نحو فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا، (العاديات: 3 و4)، ونحو: أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ ۗ،(الملك: 19)، إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ (الحديد: 18)" (الأشموني، د. ط، ص:173).

وهذه الكثرة المستفيضة من الشَّواهد القرآنية تدل على أنَّ الأشموني كان ينظر إلى الشَّاهد القرآني نظرة إجلال وإكبار، فكان للشَّاهد القرآني عنده المرتبة الأوَّلى، وقد أحصيت الشَّواهد القرآنية في الجزء الذي أحققه فوجدتها أربعمائة وواحدًا وسبعين موضعًا، علمًا أن من حقق الجزء الأوَّل منه ذكر أنَّ الشَّواهد القرآنية فيه بلغت: ألفًا وسبعًا وخمسين آية.

ثانيًا: القراءات القرآنية

كانت نظرة الأشموني للقراءات القرآنية معتدلة نظرتُه للقرآن المتواتر في هذا الجانب، فأكثر من الاحتجاج بها متواترها وشاذّها، فمن حين لآخر تلقانا القراءات يُدِّعم بها الأشموني القواعد والاحكام النَّحوية أو يُرجِّح بها رأيًا على رأي، فهو عادة يعرض القراءات المختلفة وما يسندها من علل، وهو بذلك يسلك مسلك السابقين الذين دونوها في مصنفاتهم سواء أكانت متواترة أم آحادًا أم شاذَّةً، وقد اعتمد الأشموني في تقرير أحكامه ومسائله على القراءات السَّبعة المتواترة أكثر من غيرها، وقد أحصيت القراءات التي أوردها في شرحه فوجدتها أربعًا وستين قراءة، عِلمًا أنَّ عدد القراءات في الجزء المُحقَق من بداية الكتاب إلى باب أفعل التَّفضيل هو مائة وثلاث عشرة قراءة، وهذا العدد كبير بالنِّسبة لهذه الأجزاء المحققة فقط.

ومما احتج به من القراء السَّبعة ما جاء في باب اعراب الفعل قراءة عاصم(ت128هـ)، وابن عامر(ت 118هـ): "**واذا انقضت الجملتان** جملة الشَّرط وجملة الجواب **ثُمَّ جِئتَ بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف ورفعه على الاستئناف ونصبه بـ (أنْ) مضْمرة وجوباً وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر**: لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، (البقرة: 284) **بالرَّفع، وقرأ باقيهم** "فيغفرْ" **بالجزم (ينظر: البغدادي، 1400هـ، ص:195)**، وقرأ **ابن عباس بالنَّصب** (ينظر: الأندلسي، 1420هـ، 692/2)" (الأشموني، د. ط، ص:413).

ومن ذلك ما جاء في باب العدد في قراءة حمزة (ت156هـ)، والكسائي(ت189هـ): "**وقد يُضاف المائة إلى جمع، كقراءة الأخوين** حمزة والكسائي (ينظر: ابن خالويه،1401هـ، ص:223): ثُمّ ثمـ جحـ جمـ حجـ حمَّ، وقال بجوازه الفرّاء، (ينظر: الفراء: د. ط، 158/3)، وقول المبرِّد: وهو خطأ في الكلام وإنَّما يجوز في الشِّعر للضَّرورة (ينظر: المقتضب، د. ط، 171/2)، مردود بالقراءة المتواترة" (الأشموني، د. ط، ص:464).

ومما احتج به من القراءات العشرة قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (ت130هـ)، ما جاء في باب النِّداء: "وأجاز كثير من الكوفيين (ينظر: الفراء، د. ط، 32/2) الجمع بينهما في الكلام، ونظيره قراءة أبي جعفر: (ينظر: المشهداني، 2004م، 631/2) (يا حسرتاي)، فجمع بين العِوَض والمُعَوَض" (الأشموني، د. ط، ص:225).

ومن ذلك قراءة يعقوب بن اسحاق الحضرمي البصري (ت20هـ) في باب البدل: "وقدْ يَتَّحِدُ البدل والمبدل منه لفظًا إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (الجاثية:28)، (العكبري، د. ط، 1153/2)، قال ابن جني: "أبْدَلَ الثانية مِنَ الأوْلى؛ لأنَّ في الثانية ذكر سبب الجثو" (ابن جني، 1999م، 2/ 262)" (الأشموني: د. ط، ص:182).

أمَّا القراءات الشاذَّة التي احتج بها فكان من منهجه فيها أنَّه تارة يُصرِّح باسم القارئ وتارة لا يُصرِّح بل يكتفي بقوله (قرأ بعضهم)، أو (وقرئ به) أو (قراءة من قرأ)، إلى غيرها من العبارات، ومن ذلك ما ذكره في باب النِّداء: "وقال في التَّسهيل: "ورُبَّما ضُمَّ الابنُ إتباعًا" (ابن مالك، 1967م، ص:180) ، يشير إلى ما حكاه الأخفش: من (يا زيدُ بنُ عمرو)، بضمِّ (ابن) إتباعًا لضمَّة الدال (ينظر: الأزهري، 2000م 219/2)، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿مح مخَّ﴾ (الفاتحة:2) بضَمِّ اللام (ينظر: ابن جني، 1999م، 37/1)، وقال فيه

أيضًا: "ويجوز فتح ذي الضَمِّ في النِّداء موجب في غيره حذف تنوينه منه لفظًا، وألف (ابن) خطًا وإنْ نُوِّنَ فللضَّرورة" (ابن مالك، 1967م، 180)" (الأشموني، د. ط، ص:207).

ومن ذلك أيضًا ما جاء في باب العدد: "وهو مثل قراءة بعض القراء : وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ (الرحمن: 24) بضمِّ الراء (ينظر: الزمخشري، د. ط، 445/4)" (الأشموني، د. ط، ص:466).

ثالثا: الحديث النبوي

جعل الأشموني الحديث النَّبوي في المرتبة الثانية من مصادره تابعًا في ذلك ابن مالك وشراح الألفية في الاستدلال بالحديث النَّبوي، فكان يأتي به في المسائل الخلافية استدلالًا للقضايا النَّحوية، وقد بلغ عدد الاحاديث التي احتج بها في الجزء الذي أحققه واحدًا وعشرين حديثًا، وأمَّا في الجزء الأوَّل فقد ذكر محققه أنَّ الاحاديث بلغت: تسعة وتسعون حديثًا.

فمن ذلك ما أورده في باب البدل، قال: " الثَّالثَة: ما فصل به مذكور وكان وافيًا يجوز فيه البدل والقطع، نحو: (مررت بالرجال زيد وعمرو وخالد)، و(بثلاثة قرشي وتميمي وأسدي)، وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد، نحو: (مررت بزيد أخيك)، نصَّ سيبويه (ينظر: سيبويه: 1988م، 432/1) على جواز الإبدال فيه والقطع، وكذا الأخفش (ينظر: الأخفش: 1990م، 452/2)، وهو قبيح عند أصحابه (ينظر: المقتضب: د. ط، 4 /292)، إلَّا في الطول نحو: يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا (الحج:72)، وإنْ كان غير واف تعين قطعه، إنْ لم يُنوَ معطوف محذوف، كما في الحديث: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ الشِّرْكُ بِاللهِ وَالسِّحْرُ" " (مسلم، د ت، 1/ 64) (الأشموني، د. ط، ص:193).

ومن ذلك ما ذكره في فصل (أمَّا): "وقال في القاموس: " الموكب للجماعة ركبانًا او مُشاة أو ركاب الإبل للزينة" (الفيروزآبادي، 2005م، ص:645)، **أو** في **نُدُورٍ** بالمهملة، **نحو**: قوله – عليه الصَّلاة والسَّلام – : "**أَمَّا بَعْدُ! فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**" (البخاري، 1987م، 759/2)، وقوله – عليه الصَّلاة والسَّلام – : "أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَنْحَدِرُ فِي الوَادِي" (البخاري، 1987م، 563/2)" (الأشموني، د. ط، ص:442).

ومن ذلك ما ذكره في باب اعراب الفعل قال: " وأجيب بأنَّ القياس على المنصوب لا يحسن؛ لأنَّ النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه، وأمَّا قول النبي ﷺ: (فلا يقربْ مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) (البخاري، 1987م، 170/1)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" " (البخاري، 1987م، 75/1)" (الأشموني، د. ط، ص:385).

ثُمَّ إنَّه لا يقتصر على ما في الحديث فقط بل استشهد بأقوال الصحابة أيضًا فمن ذلك أنَّه احتج بقول أبي الدرداء في باب النَّعت على أنَه يجوز قطع النَّعت الثاني إذا كان المنعوت نكرة فقال: "كقول أبي الدرداء: "نزلنا على أخوالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيبةٍ" " (ابن حنبل، 1999م 413/35)" (الأشموني، د. ط، ص:114).

ومنه أيضًا قول عمر ﷺ في فصل (لو) : فقال: " وكقول عمر ﷺ : لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ" (البخاري، 1987م، 5/ 2163)" (الأشموني، د. ط، ص:428).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عن عائشة – رضي الله عنها– في فصل (أمَّا)، قال: "وقولُ عائشةَ – رضي الله عنها–: " أَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا" (البخاري، 1987م، 2/ 156)" (الأشموني، د. ط، ص:442)

رابعا: الشِّعر:

أَنِسَ النَّحويون إلى الشِّعر ولذلك اجتمعت كلمتهم على الاحتجاج بكلام العرب شعرًا ونثرًا في اللغة والنَّحو، وأحسوا بأنَّه يمثل لغتهم، فمادته خصبة وفيرة مع سهولة الحفظ والرّواية فاعتمدوا عليه، فمما امتاز به الأشموني في هذا الشرح زيادة الشَّواهد الشِّعرية فيه عن المصنَّفات النَّحوية زيادة يَصعُب على الطالب حفظها والإحاطة بها، فاحتج في هذا الجزء الذي أحققه أكثر من أربعمائة وثلاثين موضعًا، علمًا أن مُحقِق الجزء الأوَّل ذكر إنَّ عدد الشَّواهد الشِّعرية في ذلك الجزء بلغ ستمائة واثنان وخمسون بيتًا، والمُستقرىء لها يتبين أنَّ أكثرها للشُّعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ممن يستشهد بكلامهم سواء منها ما عُرِف قائلها وما لم يعرف، فأكثر من الاحتجاج بالشَّواهد الشِّعرية من تلك الطبقات على اختلافها، إلَّا أنَّه كان يورد أشعار الطبقة الرابعة على سبيل التَّمثيل لا على سبيل الاحتجاج؛ لأنَّه صرَّح بذلك في باب الحال في الجزء الأوَّل الذي حُقق من هذا الكتاب في البيت الذي أورده ابن هشام وهو: (العيني،2010م، 1173/3)

أُطلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطلَبٍ

قال الأشموني فيه: "وهذا البيت من شعر المولَّدين فلا يورد إلَّا على سبيل التمثيل لا سبيل الاحتجاج وتمامه: (وآفَةُ الطَّالِبِ أنْ يَضْجَرَا) "(الأشموني، توضيح التوضيح مخطوط، 93و)، ومثله ما ذكره في بيت المعري: (المعري: 47)

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُل عَضُبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

قال فيه الأشموني: "وايراد هذا البيت للتَّمثيل لا للاستشهاد؛ لأنَّ المَعَرِّيَّ لا يُحتَج بشعره؛ لأنَّه مُوَلَد" (الأشموني، توضيح التوضيح مخطوط، 40ظ).

وفي هذا دلالة صريحة على أنَّه لا يحتج بشعر الموَلَّدين، ومما أورده من شعر الموَلَّدين وهو لأبي الطيب المتنبي في باب الاستغاثة، قال: " وقد أجاز أبو الفتح (ينظر: الأندلسي، 1998م، 2213/4) في قوله (المتنبي، 1996 م، 238):

فَيَا شَوْقِ ما أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النوى ويا دَمْعِ ما أَجْرَى ويا قَلْبِ ما أَصْبَا

أنْ يكونَ اسْتِغاثَ بنفسه وأنْ يكون اسْتِغاثَ لنفسه" (الأشموني، د. ط، ص:236).

وسلك الأشموني في شواهده الشِّعرية مَنهَج السّابقين عليه الذين دونوها في مُصَنَّفاتِهِم، سواء في ذلك الشِّعر أم النَّثر، فكان تارة ينسب البيت لقائله وتارة يغفل النِّسبة، فمن أمثلة ما صرَّح فيه باسم الشاعر وهو كثير وسأكتفي بمثال واحد وهو ما ورد في باب التَّرخيم: "**وقال** لبيد العامري: (العامري: 233)

يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَي مَا كَانَ من حَدَثٍ إنَّ الحوادثَ مَلْقِيٌ ومُنْتَظَرُ

(صبرًا) نصب على المصدرية، أي: (اصبري)، والحدث: النائبة، **بخلاف نحو: (شَمْأل) علمًا**؛ لأنَّ زائده وهو الهمزة غير حرف لين، فتقول: (يا شَمْأَ)، بحذف اللام وحدها" (الأشموني، د. ط، ص:249).

ومن أمثلة ما أهمل نسبة البيت لقائله وهو كثير أيضًا، وسأكتفي بمثال واحد أيضًا وهو ما ورد في باب نوني التوكيد: "خلافًا لمن خصَّ ذلك بالهمزة، فـ (لام) الأمر، نحو: (ليَقُومَنَّ زَيْدٌ)، و (لا) النَّهى، **كقوله تعالى: ﴿كد كخ كا كم﴾**، (ابراهيم: 42)، و (لا) الدعاء كقوله: (سيبويه، 1988م، 1/ 202)

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

وأداة التَّحضيض أو العرض، نحو: **قول الشاعر**: (ابن مالك، 1982م، 3/ 1402)

هلَّا تَمُنِّنْ بوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ كما عَهِدْتُكِ في أيامِ ذي سَلَمِ

والتَّمني، نحو: **قول الآخر**: (العيني، 2010م، 1798/4)

فليتَكِ يومَ الملتقَى تَرَينَّنِي لكي تَعْلَمِي أنِّي امرُؤٌ بكِ هائِمُ

والاستفهام بالحرف، نحو: **قوله**: (امرئ القيس: 358):

أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا

وقوله: (الأعشى: 65)

وَهل يَمْنعنِّي ارتيادي البلادَ مِنْ حذَر الْمَوْت أنْ يأتِيَنْ

وبالاسم، كقوله: (سيبويه، 1988م، 3/ 513)

فأقبِلْ على رهْطِي وَرَهْطِكَ نبتَحِثْ مساعينا حتَّى تَرَى كيفَ نَفْعَلا

وليس الواقع بعد أداة الطلب بواجب اتفاقًا" (الأشموني، د. ط، ص:293).

ومن منهجه أنَّه يشرح ويضبط بعض الكلمات ضبطًا معجميًا حتى تسلم الكلمة من التصحيف والتحريف التي ترد في البيت، ومن ذلك ما ا ذكره في باب النَّعت: " وكقوله وهو أبو أمية الهُذَلِيّ (العيني، 2010م، 1556/4):

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطُّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

عُطُل: بضمِّ العين وبالطاء المُهملتين، يُقال: (عَطِلت المرأةُ) بالكسر، إذا خلا جيدها من القلائد (ينظر: الجوهري، د. ت، 1717/5)، فهي (عُطُل) بضمَتين، والمصدر (عَطَل) بفتحتين، و (عُطُول)، و (شُعْثًا)، بضمِّ الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره ثاء مثلثة: جمع: (شُعْثًا) وهي: المُغبَرَّةُ الرأس (ينظر: الأزهري، 2001م، 1/ 259)، و(المَراضيع): جمع (مُرْضِع)، والمدة لإشباع الكسرة، أو هو جمع: (مرضاع)، فالمدة قياسية و(السَّعال): جمع سعلاه، وهي أخبث الغيلان (ينظر: الجوهري، د. ت، 1729/5)" (الأشموني، د. ط، ص:114).

ومن ذلك أيضًا ما أورده في باب الترخيم: " **وعن الكوفيين** (ينظر: ابو بكر الأنباري، 1992م، 284/1) **إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذفِ عجزِ المضاف إليه تمسُّكًا بقوله** (الفرّاء، د. ط، 187/1):

أبا عُرْوَ لا تَبْعَد فكلُّ ابن حُرةٍ سَتَدْعُوهُ داعي مِيْتَةٍ فَيُجِيبُ

الأصْلُ: (يا أبا عروة)، وأُجيب بأنَّه ضرورة، ولا تبعُد من البَعَد بفتحتين وهو: الهلاك،(ينظر: الأزهري، 2001م، 1/ 259)، "المِيتةُ": بكسر الميم بمعنى: الموت" (الأشموني، د. ط، ص:245).

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في باب العطف: " و**يجوز العكس**، وهو: عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل، **كقوله** (ينظر: العيني، 2010م، 1656/4):

يا رُبَّ بيضاء من العَواهِجِ امّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا اوْ دَارج

العَوْاهَجُ: جمع عَوْهَجُ، وهي طَّويلةُ العُنُقِ من الظِّلْمانِ (ينظر: الأزهري، 2001م، 14/ 276)، والنُّوقِ والظبَاءُ (ينظر: الزَّبيدي، د. ط، 6/ 130)، والعواهج أيضًا قوم من العرب (ينظر: ابن منظور، 1414هـ، 2/ 331)" (الأشموني، د. ط، ص:174).

فالنَّظرة العامَّة إلى شرح الأشموني نرى أنَّه يفيض في شرحه من الشَّواهد الشِّعرية، فهو حين يورد الشاهد الشِّعري يُعلق عليه برأيه ورأي النحاة تسهيلًا وتقريبًا للأذهان وإزالة الشبهات لرفع الغموض الذي يسيطر على الشاهد فيبرزه في صورة براقة تصل إلى مدارك القارئ والمتعلم دون تعقيد.

خامسًا: كلام العرب: ويشتمل على: (النثر، والأمثال، ولغات القبائل):

النَّثر:

في شرح الأشموني هذا لا تكاد تخلو صفحة أو صفحتين إلَّا وقد ساق فيها قولًا مأثور عن العرب أو حكمة يحتج بها، ونثرها في كتابه يُدَّعِم بها آرائه في المسائل النَّحوية، فنقل طائفةً كثيرة من هذه الشواهد، ولم نلاحظ أنَّه رد أو طعن في هذه الأقوال، ومن أمثلة ما ورد في هذا الكتاب من الشواهد النَّثرية ما ورد في باب الحكاية: "وقول بعضهم: وقد قيل له: (هاتان تمرتان)، (دعنا من تمرتان) (ينظر: ابن السراج، د. ط، 2295/2)، قال سيبويه: "وسمعت اعرابيًا وسأله رجل فقال: (أيُّهما قرشيان)، فقال: (ليسا بقرشيان)" (سيبويه، 1988م، 2/ 413)" (الأشموني، د. ط، ص:490).

وقال في باب المنصوب على الاختصاص: "**والثالث: أنَّه يشترط** فيه **أن يتقدم عليه اسم بمعناه** كما مرَّ، **والغالب كونه ضمير تكَلُّم** يخص المُتكلم كـ "أنا"، أو يشارك فيه كـ "نَحْنُ" كما مرَّ في الأمثلة، **وقد يكون ضمير خطاب، كقول بعضهم: (بِكَ اللهَ نَرْجوُ الفَضْلَ)**، و (سُبحَانَّكَ اللهَ العَظِيمَ) (سيبويه، 1988م، 2/ 235) ولا يكون ضمير غائب". (الأشموني، د ط، ص:263).

ومنه أيضًا ما ذكره في باب التحذير: "وقال بعضهم، المراد: "إيَّاي وَشَوْكُ النخل وَعِيدَانٌ تُثْبِتُ بِلَا وَرَقٍ تُعْمَلُ مِنْهَا الحُصُرُ" (الفيروزآبادي، 2005م 961) " (الأشموني، د. ط، ص: 263).

الأمثال:

وللأشموني مناهج واضحة المعالم في الاحتجاج بها فلم يكن المثل في كتابه منعزلًا عن القاعدة النَّحوية، بل إنه يُضاف مع الشَّواهد الأخرى، وربَّما يكون مساويًا لغيره من الشَّواهد من حيث القاعدة، وهذا يعطيه الأهمية من ناحية التَّقعيد النَّحوي، ومن الأمثلة التي أوردها الأشموني وهي كثيرة في شرحه، وسأكتفي بما ذكره في باب الإغراء من الأمثال: "قال في التَّسهيل: "أُلحِق بالتَّحذير والإغراءُ في التزام اضمار النَّاصب، مَثَّل وشبهه، نحو: (كليهما وتمرًا) (سيبويه، 1988م، 280/1)، و (امرأ ونفسه) (سيبويه، 1988م، 274/1)، و (الكلاب على البقر) (الزمخشري، 1987م، 330/1)، و(أحشفًا وسوء كَيلَة) (العسكري، د. ط، 101/1)، و(من أنت وزيدًا) (سيبويه، 1988م، 292/1)، و(كل شيء ولا هذا، ولا شتيمة حر) (ابن منظور، 318/12) ، و(هذا ولا زعماتك) (الزمخشري، 1998م،415/1)، و(إنْ تأتني فأهل الليل وأهل النهار) (ابن سيده، 1996م، 468/3)، و(مرحبٍا واهلًا وسهلًا) (ابو بكر الأنباري، 1992م، 234/1)، و(عذيرك) (سيبويه، 1988م، 313/1)، (ديار الاحباب) (ابن عقيل، 1405هـ، 579/2)، بإضمار: (أعطني) و (دع) و(أرسل) و(أتبيع) و(تذكروا واصنع ولا ترتكب) و(لا أتوهم) و(تجد) و(أصبت) و(أتيت) و (وطِئت) و(احضر) و(اذكر) (ابن مالك، 1967م، ص:193)"، ثُمَّ قال: "وربَّما قيل: (كلاهما وتمرًا)، و (كلُّ شيء ولا شتيمة حُر)، و(مَنْ أنت زيدٌ)، أي: (كلاهما لي وزدني) و (كل شيء أمِمْ ولا ترتكب) و(مَنْ أنت كلامُك زيدٌ)" (ابن مالك، 1967م، ص:193) "(الأشموني، د. ط، ص:271).

لغات القبائل:

نحا لأشموني منحى من سبقه من العلماء في الاحتجاج بلغات القبائل، وأكثر اللغات التي نقل عنها هي لغة الحجاز وتميم، وكان من منهجه أنَّه في الأغلب لا يشير إلى اسم القبيلة إنَّما يكتفي بقوله: بأنَّها لغة، أو وفيها لغات، أو لغة قوم، وأمَّا القبائل التي نقل عنها وصرَّح باسم القبيلة وهي خمس قبائل:

1. الحجازيون: وقد نقل عنهم وصرَّح بلغتهم في خمسة مواضع، ومنه ما نقله عنهم في باب الممنوع من الصرف، قال: "و**(كوبار) اسمًا لقبيلة، بنوه على الكسر، إلَّا قليلًا منهم**، فأعربه إعراب ما لا ينصرف كالنَّوع الأوَّل، وإنَّما وافق أكثرهم الحجازيين في

البناء على الكسر فيما آخره راء؛ لأنَّ مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليه" (الأشموني، د. ط، ص:345).

2. التميميون: وقد نقل عنهم أربع مرّات، ومنه ما نقله في باب الممنوع من الصَّرف: "واعلم أنَّ كل معدول سُمِّي به فَعَلْلُه باقٍ إلا (سحر)، و(أمس) في لغة بني تميم، فإنَّ عدلهما يزول بالتَّسمية فيصرفان" (الأشموني، د. ط، ص:348).

3. طيء: وقد نقل عنهم مرة واحدة في باب نوني التَّوكيد: "وأجاز الكوفيون: حذف الياء المفتوح ما قبلها، فيقولون في هذا المثال: (يا هند اخشِنَّ) (ينظر: ابن السراج، د. ط، 204/2)، وحكى الفرّاء (ينظر: الأندلسي: 1998م، 2291/5): أنَّها لغة طيء" (الأشموني، د. ط، ص:300).

4. قيس: وقد نقل عنهم مرة واحدة وذكرهم مع تميم وأسد والحجازيين في باب العطف: "**وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياءً** استثقالًا للتضعيف، أي: مجموع الأمرين شاذّ، لا كل واحد منها، فإنَّ فتح همزتها لغة تميم وقيس وأسد، ولغة أهل الحجاز ومَنْ جاورهم كسرُها". (الأشموني، د. ط، ص:161).

5. أسد: وقد نقل عنهم مرتين ومنه ما نقله في باب النّداء: "وضمُّها إذا لم يكن بعدها اسم اشارة لغة بعض بني مالك من بني أسد" (الأشموني، د. ط، ص:215).

وذكر لغات أخرى لم يُسمِها باسم القبيلة، إلَّا أنَّه اكتفي بلفظة (لغة)، أو (لغات) في خمسة وعشرين موضعًا منها ما ذكره في باب الحكاية: "وهكذا إلى آخرها هذه اللغة الفصحى، وفي لغة أُخرى يُحكى بها من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، ولا يُثنى ولا يُجمع" (الأشموني، د. ط، ص:491).

الخاتمة

وبعد هذا التطواف السَّريع في هذا البحث الموجز، فقد بذلت فيه وسعي في محاولة الكشف عن أبرز ملامح منهج الأشموني وشواهده التي اعتمد عليها في كتابه "توضيح التوضيح"، وقد ظهر لي مسائل لافتة في هذا البحث الموجز، منها:

1. التَّرتيب المنظَّم والدَّقيق الذي اتبعه الأشموني في عرضه للمسائل النَّحوية ومناقشتها.
2. ثراء منهج الأشموني بالمادة العلمية.
3. يتبين للقارئ أن الأشموني عالِمٌ حرٌ في اختياره وتبنيه للأصح من الآراء النَّحوية؛ وذلك لأنَّه لا يلتزم المذهب المعيَّن دون أنْ ينظر في أدلته، فإن جاء ما يُخالف مذهبه، اعتذر من أصحابه دون حرج، وتبنى المذهب الآخر، ويظهر ذلك من تأييده للمذهب الكوفي في بعض الآراء حينما يكون الصَّواب معهم.
4. تميَّز شرح الأشموني في كتابه "توضيح التوضيح" بكثرة الشواهد النحوية من القرآن وقراءاته وكلام العرب شعرهم ونثرهم وغير ذلك.
5. تمَّيز بنظرته العالية إلى الشَّواهد القرآنية؛ وذلك من خلال اعتماده الكبير على هذه الشَّواهد، حيث أنَّه جعلها في مقدمة شواهده التي يسوقها للاستدلال على القاعدة النَّحوية وللتَّرجيح بين الآراء المختلفة التي ترد في المسألة الواحدة.

هذا وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، 1401هـ، الحجة في القراءات السبع، ط4، دار الشروق، بيروت.

ابن خروف الأشبيلي، ، (906هـ)، 1419هـ، شرح جمل الزجاجي، د. ط. ، جامعة أم القرى، السعودية.

الأزهري، الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن (ت 370هـ)، 2001م، تهذيب اللغة، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأزهري، الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ المصري زين الدين (ت905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأستراباذي، محمد بن الحسن رضي الدين، 1978م، شرح الرضي على الكافية، جامعة قاريونس، بنغازي.

الأشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، (ت669هـ)، (د.ت)، شرح جمل الزجاجي، بغداد.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين (ت 577هـ)، 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت328هـ)، 1992م، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط 1، مؤسسة الرسالة،

بيروت.
الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين (ت 745هـ)، 1420هـ، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت.
الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت745هـ)، 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت256هـ)، 1422هـ ، صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله، وسننه وأيامه، ط1، دار طوق النجاة، بيروت.
البغدادي، ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت324هـ)، 1400هـ، السبعة في القراءات، ط2، دار المعارف، مصر.
الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، ، (ت 393هـ)، د. ت، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت.
الحموي، ياقوت أبو عبد الله بن عبد الله الرومي شهاب الدين (ت626هـ)، 1995م، معجم البلدان، ط2، دار صادر، بيروت.
الرويفعي الأفريقي، ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على الأنصاري جمال الدين (ت 711هـ)، 1414هـ، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت.
الرويفعي الأفريقي، ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على الأنصاري جمال الدين، (ت711هـ)، 1414هـ ، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني مرتضى، (ت 1205هـ)، د ت، تاج العروس من جواهر القاموس، د. ط، دار الهداية، الرياض.
الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، 1988م، معاني القرآن وإعرابه، ط1، عالم الكتب، بيروت.
الزركلي، بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي خير الدين (ت 1396هـ)، 2002م، الأعلام، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت.
الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت538هـ)، 1998م، أساس البلاغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، 1407هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله (ت538هـ)، 1987م، المستقصى في أمثال العرب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت538هـ)، 1993م، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، مكتبة الهلال، بيروت.
السخاوي، محمد بن عبد الرحمن شمس الدين (902هـ)، 1413هـ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ط 2، دار مكتبة الحياة، بيروت.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت180هـ)، 1988م، الكتاب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ)، 1989م، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ط 1، دار القلم، دمشق.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر.
الشوكاني، ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت 1250هـ)، (د ت)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.
الطائي الجياني، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين، (ت 672هـ)، 1967م، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي، بيروت.
الطائي الجياني، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، 1990م، شرح تسهيل الفوائد، دار هجر، القاهرة، ط 1.
الطائي الجياني، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، 1405هـ. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
الطائي الجياني، محمد ابن الإمام محمد بن مالك بدر الدين (ت686 هـ)، 2000م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
الطائي الجياني، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، (د. ت)، شرح الكافية الشافية، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
الطائي، حاتم بْن عَبْدِ اللَّهِ بْن سعد بْن الحشرج بْن امرئ القيس بْن عدي، 1994م، ديوان، ط1، شرح يحيى بن مدرك، دار الكتاب

العربي.
العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت395هـ)، 1988م، جمهرة الأمثال، ط 2، دار الفكر، بيروت.
العقيلي الهمداني، عبد الله بن عبد الرحمن المصري، (ت769هـ)، 1405هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، ط1، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة.
العيني، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين (ت855هـ)، 2010م، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، ط 1، دار السلام، القاهرة.
الفارسيّ، أبو علي، (ت 377هـ)، 1969م، الإيضاح العضدي، ط1، كلية الآداب، جامعة الرياض.
الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت 377هـ)، 1993م، الحجة للقراء السبعة، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ)، (د. ت)، معاني القرآن، ط1، الدار المصرية، القاهرة.
الفرزدق، صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة التميمي المجاشعي، (1354هـ)، ديوان ، نشر الصاوي، دار صادر، بيروت
الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب مجد الدين (ت817هـ)، 2005م، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت.
كحالة، عمر رضا (ت1408هـ)، 1993م، معجم المؤلفين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت285هـ)،1994م، المقتضب، عالم الكتب، بيروت.
المتنبي، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أَبُو الطَّيِّب، (ت354 هـ) (1996 م)، ديوان المتنبي ، د. ط1. دار الهلال.
المجاشعي البلخي، الأخفش الأوسط، أبو الحسن، البصري، (ت 215هـ)، 1990م، معاني القرآن، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي بدر الدين، (ت749هـ)، 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، دار الفكر العربي.
المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي بدر الدين (ت749هـ)، 1992م، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
المرسي، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، 1996م المخصص، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم = الجامع الصحيح، د ت، دار الجيل، بيروت.
المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، ديوان ، شرح أحمد شمس الدين، (دار الكتب العلمية).
الموصلي، ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، 1999م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ط2، وزارة الأوقاف، القاهرة.
النيسابوريّ، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت381هـ)، 1981م، المبسوط في القراءات العشر، مجمع اللغة العربية، دمشق.
الواسطيّ، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت741هـ)، 2004م، الكنز في القراءات العشر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

Ibn Khalweh, Abu Abdullah al-Hussein bin Ahmed (d. 370 AH), 1401 AH, Al-Hajjah in seven Recitations, 4th floor, Dar Al-Shorouk, Beirut.

Ibn Kharouf Al-Ashbili, (906 AH), 1419 AH, Sharh Jamal Al-Zajaji, Dr. I. , Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Al-Azhari, Al-Hirawi, Abu Mansour Muhammad bin Ahmed bin (d. 370 AH), 2001 AD, Refining the Language, 1st floor, Dar Ehiaa Al turath, Beirut.

Al-Azhari, Al-Waqqad, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad al-Jarjawi al-Masri Zain al-Din (d. 905 AH), 2000 CE, Sharh Al Tasreeh and Tawdheeh in Grammar, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Astrabadi, Muhammad ibn al-Hasan Radhi al-Din, 1978 AD, Sharh al-Radhi Ali al-Kafiya, University of Garyounis, Benghazi.

Al-Ashbili, Ali bin Moamen bin Muhammad, Al-Hadrami Al-Eshbili, Abu Al-Hassan known as Ibn Asfour, (D 669 AH), (D.T.), Explanation of Jamal Al-Zajaji, Baghdad.

Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman bin Muhammad bin Obaidullah al-Ansari Kamal al-Din (d. 577 AH), 2003 AD, fairness in the issues of the dispute between the grammatists: the Basra and the Kufi grammatists ,1 floor the modern library, Beirut.

Al-Anbari, Abu Bakr Muhammad bin al-Qasim bin Muhammad bin Bashar (d. 328 AH), 1992 AD, Al-Zahir in the meanings of people's words, 1st edition, Al-Resala Foundation, Beirut.

Andalusian, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusef ibn Ali ibn Yusef Athir al-Din (d. 745 AH), 1420 AH, The surrounding sea in Tafsir, Dar al-Fikr, Beirut.

Andalusian, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusef bin Hayyan Athir al-Din (d. 745 AH), 1998 AD, resorption of beating from the tongue of the Arabs, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo.

Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Jaafi (d. 256 AH), 1422 AH, Sahih Al-Bukhari Al-Jami` Al-Mlmusnad Al-Sahih Al-Mukhtasir, Concerning the Things of the Messenger of God, His Sunnah and His Days, 1st Floor, Dar Touq Al-Najat, Beirut

Al-Baghdadi, Ibn Mujahid, Abu Bakr Ahmed bin Musa bin Al-Abbas Al-Tamimi (d. 324 AH), 1400 AH, The Seven in Recitations, 2nd edition, Dar Al-Maarif, Egypt.

Al Johary, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi, (d. 393 AH), d. T, Al-Sahah, Language Crown and Arabic Saheeh, 4th floor, Dar Al-Alam for Millions, Beirut

Al-Hamwi, Yacout Abu Abdullah bin Abdullah al-Rumi Shihab al-Din (d. 626 AH), 1995 CE, Glossary of Countries, 2nd edition, Dar Sader, Beirut.

Al-Ruwafi'i al-Afriqi, Ibn Manzur, Abu al-Fadl Muhammad bin Makram bin Ali al-Ansari Jamal al-Din (d. 711 AH), 1414 AH, Lisan Al-Arab, 3rd floor, Dar Sader, Beirut.

Al-Zubaidi, Abu al-Faid Muhammad Muhammad bin Muhammad al-Husayni al-Husayni Murtada, (d. 1205 AH), dt, Taj Al Arous from the jewels of the dictionary, d. I, Dar Al-Hidaya, Riyadh.

Al-Zajaj, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl (d. 311 AH), 1988 AD, the meanings of the Qur'an and its syntax, 1st floor, book world, Beirut.

Al-Zarkali, bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris al-Dimashqi Khair al-Din (d. 1396 AH), 2002 CE, Al-Alam, 15th edition, Dar Al-Alam for millions, Beirut.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Jarallah (d. 538 AH), 1998 AD, Asasa Balalagah. , 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Khwarizmi, 1407 AH, the unearthing of the interpretatio Facts , 3rd floor, the Arab Book House, Beirut.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar bin Ahmed Jarallah (d. 538 AH), 1987 AD, Al Mustaqsi in Arabs Proverbs , 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jarallah (d. 538 AH), 1993 AD, Al Mufasal in grammar , 1st floor , Hilal Library, Beirut.

Al-Sakhawi, Muhammad bin Abd al-Rahman Shams al-Din (902 AH), 1413 AH, shining light for the people of the ninth century, 2nd floor, Library of Life Library, Beirut.

Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harthi Al Walaee (d. 180 AH), 1988 AD, Al-Kitab, 2nd edition, Al-Khanji Library, Cairo.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), 1989 CE, The suggestion in the Fundamentals of Syntax and Controversy, 1st Floor, Dar Al-Qalam, Damascus.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), Hamia Al Hawamia ,The Tawfikian Library, Egypt.

Al-Shawkani, Muhammed bin Ali bin Muhammed bin Abdullah (d. 1250 AH), (d. D), Al-Badr Al-Tala 'Mahasin after the seventh century, Dar Al-Maarefa, Beirut.

Al-Tai al-Jiyani, Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, Jamal al-Din, (d. 672 AH), 1967 AD, Tasiheel Al Fawaied , Arab Book House, Beirut.

Al-Ta'i al-Jiani, Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), 1990 AD ,Sharah Tasiheel Al Fawaied , Hajar House, Cairo, 1st edition.

Al-Ta'i al-Jiyani, Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), 1405 AH, Shawahid Al

Tawdeeh. 1st edition, Ibn Taymiyyah Library, Cairo.

Al-Ta'i al-Jiyani, Muhammad Ibn al-Imam Muhammad ibn Malik Badr al-Din (d. 686 AH), 2000 CE, Sharah Ibn al-Nazim on the Millennium of Ibn Malik, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Ta'i al-Jiani, Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH), (d. T.), Sharh Al-Kafiya Al-Shafi'ah, 1st edition, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

Al-Ta'i, Hatem bin Abdullah bin Saad bin al-Haraj bin bin Imra al-Qays bin Uday, 1994 AD, Diwan, 1st edition, Sharh Yahya bin Mudarak, Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Askari, Abu Hilal Al-Hassan bin Abdullah bin Sahel bin Saeed bin Yahya bin Mahran (d. 395 AH), 1988 AD, Jamharat Al Amthal , 2nd floor, Dar Al-Fikr, Beirut.

Al-Aqili Al-Hamdani, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Masry, (d. 769 AH), 1405 AH, Al Musaied in Tasheel Al Fawaied, 1st floor, Dar Al-Fikr, Damascus, Dar Al-Madani, Jeddah.

Al-Ainy, Mahmoud bin Ahmed bin Musa Badr al-Din (d. 855 AH), 2010 AD, grammatical intentions in explaining the tombstones of the millennial annotations = explanation of the major texts, 1st floor, Dar Al Salam, Cairo.

Al-Farsi, Abu Ali, (d. 377 AH), 1969 AD, Al Edaah Al Adoadi. 1st floor, College of Arts, University of Riyadh.

Al-Farsi, Abu Ali, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar, (d. 377 AH), 1993 AD, Al-Hajjah for the Seven Readers, 2nd floor, Dar Al-Mamoun Heritage, Damascus, Beirut.

Al-Fura , Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzoor al-Dailami (d. 207 AH), (d. T), The Meanings of the Qur'an, 1st Floor, The Egyptian House, Cairo.

Al-Farazdaq, Sa`sa'a bin Najiya bin Aqal bin Muhammad bin Sufyan bin Majhasha bin Darem bin Malik bin Hanzala al-Tamimi al-Majashi (1354 AH), Diwan, Nasir al-Sawy, Dar Sader, Beirut

Al Fairous Abadi ,Abu Taher Muhammad bin Yaqoub Majd al-Din (817 AH), 2005 AD, Al Muheeet dictionary, 8th edition, Al-Resala Foundation, Beirut.

Kahaala, Omar Reda (d. 1408 AH), 1993 AD, Authors' Dictionary, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut.

Al Mobrad , Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thumali Al-Azdi (d. 285 AH), 1994 AD, Al-Muqtazib, The Books World, Beirut.

Al-Mutanabbi, Ahmad Bin Al-Hussein Bin Al-Hassan Bin Abdul-Samad Al-Jaafi Al-Kufi Al-Kindi Al-Kufi Abu Abu Al-Tayyib, (D 354 AH) (1996 AD), Al-Mutanabi Diwan, Dr. I 1. Dar Al-Hilal.Al-Majashi Al-Balkhi, Al-Akhfash Al-Awsat, Abu Al-Hassan, Al-Basri, (d. 215 AH), 1990 AD, Meanings of the Qur'an, 1st Edition, Al-Khanji Library, Cairo.

Al-Muradi, Abu Muhammad Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Maliki al-Maliki Badr al-Din, (d. 749 AH), 2008 AD,Tawdheeh Al Maqaseed in explaining the Millennium of Ibn Malik, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi.

El-Mouradi, Abu Muhammad Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Maliki al-Maliki Badr al-Din (d. 749 AH), 1992 AD, Al Jani Al dani in the letters of meanings, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.

Al-Mursi, Ibn Saydah, Abu Al-Hassan Ali bin Ismail (d. 458 AH), 1996 AD Al-Mukasas., 1st floor, Dar Ehia Al Turaath, Beirut.

Muslim, Abu al-Hussein Muslim bin al-Hajjaj bin Muslim al-Qushairi al-Nisaburi, Sahih Muslim = Al Jamea Al Saheeh, Dar al-Jeel, Beirut.

Al-Maari, Abu Al-Alaa Ahmed bin Abdullah bin Suleiman bin Mohammed bin Suleiman, Diwan, Sharh Ahmed Shams al-Din, (House of Scientific Books).

Al-Mawsali, Ibn Jenni, Abu Al-Fath Othman (392 AH), 1999 AD, Al Muhtaseeb in explaining the Abnormal Recitations and clarifying them, 2nd edition, Ministry of Awqaf, Cairo.

Al-Nisaboori, Abu Bakr, Ahmad bin Al-Hussein bin Mahran (d. 381 AH), 1981 AD, Al-Mabsoat in the Ten Recitations, The Arabic Language Academy, Damascus.

Al-Wasiti, Abu Muhammad, Abdullah bin Abd al-Mumin bin al-Wajih bin Abdullah bin Ali Ibn al-Mubarak Al Tajeer. Taj al-Din and called ,Najm al-Din (d. 741 AH), 2004 AD, the treasure in the Ten Recitations, 1st floor, Library of Religious Culture, Cairo.

Ashmony Approach In his book " Tawdheeh Al Tawdheeh"

*Imad Hamad Abed, Laith Qhair Abdullah **

ABSTRACT

Ashmony Approach In His book "Tawdheeh Al Tawdheeh". This research is a reading in Al-Ashmony Approach in his book " Tawdheeh Al Tawdheeh " . The importance of this research comes in the display of his methodology, which he walked in his book and to know with the studying how to present his approach of the grammatical subject and to weight the controversial opinions also what is adopted by him of the evidences and resources such as the Holy Quran, Hadeeth and the speech of the eloquent Arabs with their languages and examples. The nature of this research has been made to consist of ; an introduction, preface, two sections and conclusion. In the first section .The study showed the approach that he followed in his book while the second section dealt with his resources and evidences which were drawn from them and included his book. Then, I ended with a conclusion and summarized my findings.

Keywords: AL-Ashmouni method; Grammatical Evidences; his Attitude from people of Basrah; Lnvoking Quranic Verses; Protest the Arabs speech.

* University Of Anbar, Iraq. Received on 13/1/2020 and Accepted for Publication on 2/6/2020.